المواطنة الرقمية ودورها في تعزيز متطلبات الرأسمال الاجتماعي
Digital citizenship and its role in promoting social capital requirements.

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2020/06/28 تاريخ النشر: 2021/06/30

د. مهديـــة ساطـــوح [1] *
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)
Email Satouh.mahdia@yahoo.fr
د. نبيـــل علـــي زوي [2]
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)
Email :coeur2nabil@yahoo.fr

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 15/ العـدد 01 –السنة 2021 ص ص 517–546
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

الملخص

هناك جدل علمي بين مختلف العلماء والباحثين حول إشكالية مستقبل البشرية في عصر ما بعد التكنولوجيا، وما حمله من ظواهر هددت الأمن الأسري والمجتمعي، مما يستدعي ضرورة عقلنة استخدام التكنولوجيا وفق قواعد وأسس سليمة لجعل الفرد عنصرا فعالا في مجتمعه. لقد برز مفهوم المواطنة الرقمية الذي يحمل في دلالاته الالتزام بالنظام والقوانين في هذا الفضاء الرقمي واستشعار الرقابة الذاتية لتحقيق الترابط والعيش المشترك لأبناء الوطن الواحد، وهو ما يعزز متطلبات الرأسمال الاجتماعي، هذا الأخير يدل على الجوانب الايجابية للحياة البشرية من: جودة العلاقات الاجتماعية، توفر قيم ومعايير تمكن الأفراد من تقبل الآخر وجعل الثقة هي معادلة الحياة، وعليه يمكن استخدام المواطنة الرقمية من باب توطيد متغيرات هذا الرأسمال، هذا هو الهدف الرئيسي الذي يسعى اليه هذا المقال، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستقراء التراث النظري و الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، الرأسمال الاجتماعي، الثقة، الإتاحة الرقمية، الرأسمال الاجتماعي الافتراضي.

Abstract

The debate on the future of humanity in the post-technology age has been subject to controversy among scholars and researchers due to related phenomena that threaten family and societal security. This creates a need to rationalize the use of technology according to some sound rules and foundations that can make the individual an effective element in his community.

The concept of digital citizenship implies adherence to regulations and laws of the digital space and the sense of self-control to achieve cohesion and coexistence for people of the same nation. This reinforces the requirements of social capital.

This latter indicates the positive aspects of human life such as the quality of social relations, the availability of values and standards that enable individuals to accept the other and trust the equation of life .Hence, digital citizenship can be used to strengthen the variables of this capital This is the main objective pursued by this article, drawing on the descriptive and analytical approach, the extrapolation of theoretical heritage and previous studies on the subject.

Keywords: *Digital citizenship, social capital, trust, digital access, virtual social capital.*

* المؤلف المرسل

مقدمة

لقد أصبحت الحياة اليومية للمجتمعات البشرية تتمايز من حيث الخطاب ونسق القيم المحددة لسلوك الأفراد فيها،جراء تزايد مستوى التواصل بينهم من خلال استخدام مختلف الوسائط الرقمية الحديثة التي صنعتها شبكة الانترنت؛ هذه الأخيرة جعلت من العالم قرية صغيرة تتلاشى فيها الحدود الجغرافية وتتعايش ضمنها مختلف الخصوصيات الثقافية.

إن استخدام النسق التكنولوجي بكل أدواته وتقنياته ساهم في بلورة الشبكة العلائقية التي تربط الناس ببعضهم البعض، عن طريق الانخراط في شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها، والتي تمثل منظومة من الشبكات الالكترونية، والتي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين، لديهم نفس الاهتمامات والهويات، فضلا عن أنها شبكة من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الشخصية، التي تمكن المستخدمين من التواصل عن طريق نشر المعلومات والتعليقات والرسائل و الصور (نورة فايد،2016). وأمام تزايد الاستعمال لهذا النوع من تكنولوجيا الاتصال ظهرت قضايا ومشكلات تعبر عن مجتمع افتراضي مهدد في أمنه الاجتماعي ومخترق في خصوصياته الشخصية جراء انتشار ما يعرف بالجرائم الالكترونية، بالإضافة إلى بروز إشكالية الهوية والمواطنة بما تحمله من دلالات الولاء والانتماء للدولة القطرية.

الأمر الذي جعل العديد من الباحثين وصناع القرار يدعون إلى تبني ميثاق أخلاقي يضبط عقلانية توظيف هذه التكنولوجيا، للاستفادة منها في تعزيز قيم المواطنة ذات البعد الرقمي، التي شكلت نقطة ارتكازية في العديد من الدراسات الحقلية حيث قام **سيمسك و سيمسك** **Simsek** and **Simsek**, 2013 بدراسة حول تبيان مهارات المواطنة الرقمية الجديدة في تركيا، ومناقشتها قياسا بالممارسات

الحالية، فقد أشار النتائج إلى وجود علاقة بين المهارات التكنولوجية الحديثة ومفهوم المواطنة الرقمية، ودورها في تطبيق مفهوم الديمقراطية الرقمية في شتى المجالات مثل: المشاركة عبر الانترنت، حقوق المواطن، القدرات التكنولوجية، شبكات التواصل الاجتماعي والقيم والمبادئ، إلى جانب ظهور ما يعرف بالهوية الرقمية (هادي طوالبة،2017، ص 294). أما فيما يخص مساهمة الشباب الجامعي في الخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي بالمواطنة الرقمية قام **عبد الله 2015** بدراسة حول العلاقة بين هذين المتغيرين، من خلال استخدام المنهج التجريبي على عينة قدرها 60 طالب طبق عليهم أداتان واحدة لقياس المواطنة الرقمية وأخر لقياس التدخل المنهي للخدم الاجتماعية (حمد عبد الله عبد الله،2015،ص 128)، ولكون شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن تجسد أبعاد المواطنة الرقمية وتعززها قام **أبوالمجد واليوسف 2018** ببحث فيما يخص ذلك عن طريق الكشف عن واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلبة كلية التربية لجامعة الملك عبد العزيز وكيف تعزز أبعاد المواطنة الرقمية، المتمثل في قواعد السلوك الرقمي، الثقافة الرقمية، الأمن الرقمي والحقوق والواجبات الرقمية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في أبعاد المواطنة الرقمية المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي، وأنا هناك فروق تعزى لمتغير الذكور، وقد أوصت إلى ضرورة إعداد برامج تدريبية خاصة بالمواطنة الرقمية، وإدراجها ضمن المقررات الدراسية (مها عبد الله السيدأبو المجد وإبراهيم يوسف اليوسف، 2018، ص 692).

مما سبق خلقت المواطنة سواء بصورتها التقليدية أو المعاصرة ذات البعد الرقمي أو التكنولوجي نقاش على مستوى الدوائر المتخصصة، ففي الجانب العلمي هناك مفاهيم و مؤشرات جديدة متعلقة بهذا الموضوع، ومن جانب أخر الواقع الامبريقي

يفرضها بشدة نتيجة التوجه نحو العولمة ومقتضياتها، بما فيها تلك المشكلات العابرة لمختلف جوانب الحياة الإنسانية (الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية،الثقافية)، هنا تبرز الحاجة إلى توجيه أبعاد المواطنة الرقمية لخلق رأسمال اجتماعي قادر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة لشعوب المعمورة.

إن الرأسمال الاجتماعي يمثل الجوانب الإيجابية للحياة من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير و القيم الإيجابية في المجتمع، التي تمكن أفراده وطبقاته من التصرف معا بصورة فعالة ومجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة، وتعد الثقة السبيل المؤدي إلى الصدق والنزاهة في التصورات والأفعال، على مستوى قاعدي وأفقي يربط توزيع السلطات والأدوار في المجتمع، فإن حدث اختلال في قيمة رأسمال المال الاجتماعي ظهرت باتولوجيا اجتماعية تعبر عن صراع للمصالح وانهيار أسس العقد الاجتماعي القائم على الثقة و احترام الأخر، لقد أعطت العديد من المبادرات العالمية والمحلية دورا لهذا النوع من رأسمال في بناء معالم الاستدامة الشاملة للبلدان، عن طريق ثلاثية البعد البيئي، البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي. ضمن هذا السياق تهدف هذا المقال إلى البحث: عن العلاقات السببية التي تربط المواطنة الرقمية بمتطلبات الرأسمال الاجتماعي، عن طريق استقصاء التراث النظري المكتوبة بما فيه تلك الأبحاث العلمية في هذا الشأن، إلى جانب ربط الموضوع بمختلف السياقات العالمية التي مست مختلف أوجه الحياة البشرية، باستخدام منهج وصفي تحليلي لتجليات المواطنة الرقمية (الوصول الرقمي، التجارة الرقمية، محو الأمية الرقمية..)، مع تحديد القيم المشتركة التي يتشكل منها الرأسمال الاجتماعي، لنصل في الأخير إلى تحديد ميكانيزمات عمل المواطنة الرقمية على تعزيز قدرات الرأسمال الاجتماعي للمجتمع البشري المنشود، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

*- ما هو الإطار المفاهيمي والنظري لكل من: المواطنة الرقمية و الرأسمال الاجتماعي ؟

*- كيف تسهم أبعاد وتجسدات المواطنة الرقمية في تعزيز دعائم الرأسمال الاجتماعي؟

1. المواطنة مقاربة مفاهيمية

لقد حظي موضوع المواطنة بشكل عام باهتمام كبير من قبل المفكرين والعلماء، نظرا لما تشكله من بؤرة نقاش بين الساسة والأفراد التابعين لهم، وكون أن الانتماء للمجتمع والدولة يتطلب الانخراط فيه عن طريق ميثاق قانوني يبين حقوقهم وواجباتهم. وإذا رجعنا **للمفهوم اللغوي** نجد أن المواطنة تستمد من لفظ الوطن، وكما جاء في قاموس لسان العرب " موطن الإنسان ومحله أي المكان المولود فيه والذي يتلقى ضمنه تربيته النفسية والعاطفية والفكرية والاجتماعية، فهو الحيز الجغرافي الذي يتخذه لنفسه مسكنا (مُحَمَّد بن مكرم بن منظور، 1993،ص 451)، **من الناحية الاصطلاحية** أشارت **دائرة المعارف البريطانية** إلى أن المواطنة" هي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وتضيف أن المواطنة تدل على مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات (علي خليفة كواري،2002،ص30)، فالموسوعة أشارت إلى الإطار القانوني الذي يحكم المواطن والدولة وما يترب عليه من حقوق وواجبات، أما إذا نظرنا الى المواطنة بإعتبارها علاقة تبادلية بين الفرد والمجتمع بما يضمن المنفعة العامة فهذا ما ذهب اليه **أحمد حسين أحمد** الى القول بأن "المواطنة هي علاقة بين الفرد والمجتمع تحددها القواعد المثلي لخدمة الفرد لمجتمعه عبر الوسائل المتاحة، سواء ما كان ضمن اطار الاعراف والتقاليد المعمول بها، والتي لاتخالف القانون المطبق في البلاد (أحمد حسين أحمد،2006، ص9). هذا من منطلق التصور الواسع للمواطنة، ولكن مع اقترانها بالتكنولوجيا والرقمنة، هذه الأخيرة تعنى جوهر الوظيفة التي تقوم بها

وحدات الإدخال **Input devices** التي تحول ما يغدى الى الحاسوب مهما كان أصله إلى أرقام، في حين تقوم وحدات الإخراج **Output devices** برد الأرقام الى الصور الطبيعية من نصوص واشكال وأصوات فهنا تأخذ العديد من التصورات و السياقات، لانها تعتمد على الاتصال الرقمي كعملية اجتماعية يتم الاتصال فيها عن بعد بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة، واستقبالها من خلال النظم الرقمية ووسائلها، لتحقيق أهداف معينة، ويمتاز الاتصال الرقمي بالخصائص: التفاعل،التنوع،التكامل،الفردية، تجاوز الحدود الثقافية، تجاوز وحدة الزمان و المكان، الاستغراق في عملية الاتصال (ثائرة عدنان مُحَّد العقاد،2017، ص 28)

1.1 مفهوم المواطنة الرقمية (Digital Citizenship): حسب **بولكان Bolkan** هي قواعد التواصل المسؤول والمناسب مع التكنولوجيا، ليتمكن الأفراد من الحياة بأمان في العصر الرقمي (J.Bolkan, 2014, p 21) هذا من باب التصرف الواعي للتعامل مع التقنيات الحديثة لضمان الحاجة للأمن السيبرياني للمجتمع ككل.

وهناك من يراها بأنها مجموعة من المعايير والمهارات وقواعد السلوك، التي يحتاجها الفرد عند التعامل مع الوسائل التكنولوجية، لكي يحترم نفسه ويحترم الآخرين، ويتعلم ويتواصل مع الآخرين، ويحمى نفسه ويحمى الآخرين (ثامر المغاوري الملاح،2017، ص 26) يعني مهارة في الإنسان تحمل بعد الاهتمام بالأخر من جهة وإتقان التفاعل المباشر مع الشبكة المعلوماتية.

وعرفها **جيدور** بكونها مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن ... فهي توجيه نحو منافع التقنيات الحديثة،

وحماية من أخطارها (حاج بشير جيدور،2016، ص 704) هنا تم ربط المواطنة الرقمية مع درجة المساهمة في بناء الوطن وحمايته من الأخطار.

وتعرف **المواطنة الرقمية** بأنها شكل من أشكال الهوية الاجتماعية يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أوالدين أو أسلوب الحياة، وتنطوي على عدد من الحقوق والواجبات، وهي مجموعة من القواعد والضوابط والمعايير والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتقنية التي يحتاج إليها المواطن (روان يوسف السليحات وآخرون،2018، ص 21) تم اقتران المواطنة الرقمية بالهوية المجتمعية التي يتشارك فيها الأفراد بدون تحيز أو تمييز، مع المحافظة على العلاقة التعاقدية مع الدولة و مؤسساتها.

تأسيسا لما سبق يمكن تحديد الخصائص البنائية و الوظيفية للمواطنة الرقمية كما يلي:

- الإلمام بمهارات التعامل مع العالم الافتراضي وتقنياته
- هي حقوق وواجبات والتزام خاص بالتكنولوجيا الحديثة.
- المحافظة على الخصوصيات الشخصية ، مع ضمان الأمن المجتمعي والمعلوماتي للدولة.
- المواطنة الرقمية حس تربوي قائم على تعزيز الرقابة الذاتية في التعامل مع التكنولوجيا.
- المواطنة الرقمية عقد اجتماعي قائم على التفاعل الافتراضي.
- استخدام عقلاني لشبكات التواصل الاجتماعي وواع للأخطار الرقمية
- هي تربية للنشء عن طريق إدراجها في البرامج التعليمية وبناءاً على ذلك أدرجت الكثير من الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا مواضيع خاصة بالمواطنة

الرقمية في إطار منهج التربية الرقمية،كما نجد في نفس الإطار المشروع الذي وضعته استراليا تحت شعار (الاتصال بثقة: تطوير مستقبل استراليا الرقمي) والذي ينص على تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة،كما تخطط فرنسا لجعل موضوع المواطنة لرقمية قضية وطنية كبرى (فاطمة بنت علي الشهري، 2016 ،ص 6).

2.1 دوافع الاهتمام بالمواطنة الرقمية: رغم أن موضوع المواطنة موضوع قديم، إلا أن اقترانه بالتقنية والرقمنة أعيد النقاش حولها لعدة دوافع هي:

أ- هيمنة تكنولوجيا الاتصال الحديثة على مناحي الحياة البشرية، وتشكيلها تهديدا لأمن الأفراد والمجتمع.

ب- تنامي معدلات الجرائم الالكترونية وما شكلته من تهديد لاقتصاديات الدول.

ج- شعور الدولة ومؤسساتها بالتهديد فيما يخض قضايا الهوية والانتماء.

د- هشاشة العلاقة بين الفرد و الدولة.

هـ- ظهور سلوكيات إجرامية مرتبطة ببعض التطبيقات الإلكترونية في العالم الافتراضي

و- تزايد معدلات القرصنة للشركات و الحسابات الشخصية.

ز- هيمنة قيم وأعراف جديدة فرضتها العولمة و المتمثلة في ازالة الحدود واصبحت الاوطان غير محصنة اجتماعيا وثقافيا فالعالم أصبح قرية صغيرة.

1. 3 أهمية المواطنة الرقمية: تنبع أهمية المواطنة الرقمية في جميع المجالات كونها تعمل على إدراك الأفراد لما هو مطلوب منهم وإدراك السلوكيات الصحيحة والهادفة، فالتكنولوجية هي أداة تساعد البشر على تحقيق مزيد من الرفاهية في حياتهم، إن هم أحسنوا استغلالها استغلالا جيدا. زيادة على ذلك مشروع المواطنة الرقمية يتيح الفرص لكل فرد في الدولة المساهمة في النقاشات الدائرة حول مستقبلهم وزيادة مستوى التفاعل بينهم.

أيضا المواطنة الرقمية تكرس الفهم الواعي لمجمل القضايا ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمتصلة بالتكنولوجيا الحديثة، وتظهر كذلك أهميتها في:

أ- الممارسة الآمنة والاستخدام المسؤول والقانوني والأخلاقي للمعلومة والتقنية.

ب- اكتساب السلوك الإيجابي لاستخدام التقنية، والذي يتميز بالتعاون والتعلم والإنتاجية

ج- تحمل المسؤولية الشخصية عن التعلم مدى الحياة.

د- المساهمة في إعداد أفراد قادرين على المشاركة الإيجابية في بناء ونهضة المجتمع (فاطمة بنت علي الشهري، 2016 ، ص 7).

1. 4 أبعاد المواطنة الرقمية: لقد أعطى الجدل العلمي والمعرفي حول المواطنة الرقمية أبعادا تجسدها وفق أطر اجتماعية وقانونية وأمنية، لجعل الفرد مواطن رقمي صالح، وعليه حددت **الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم (International Society for Technology in Education**) تسعة أبعاد للمواطنة الرقمية هي:

1 .4. 1 الإتاحة الرقمية أو الوصول الرقمي: بمعنى توفر التكنولوجيا لجميع الناس بالتساوي، بدون تحيز والمشاركة الرقمية لهم، ونقطة الانطلاق في المواطنة الرقمية هي العمل على توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الالكتروني، ولتحقيق المساواة الرقمية لابد من توفير البنية التحتية بالتساوي بين جميع المستخدمين، وتوفيرها من أولويات الدولة الوطنية (مروان وليد المصري وأكرم حسن شعت،2017، ص 183).

1. 4 . 2 التجارة الرقمية: يمكن تقسيم التجارة الالكترونية إلى جزئيين: الجزء الأول وهو التجارة والتي تشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه عدة قواعد وأنظمة، يمكن القول بأنه معترف به دوليا، أما الجزء الثاني الإلكترونية فهو يشير إلى وصف لمجال أداء التجارة،

ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية مثل الانترنت (أمل سفر القحطاني، 2018، ص 66) .

1. 4 . 3 الاتصالات الرقمية: من أبرز التغيرات التي استحدثتها الثورة الرقمية هو قدرة الأفراد على الاتصال فيما بينهم مهما بعدت الأماكن وتباينت الأوقات، ولقد شهد القرن الحادي والعشرين تنوعا هائلا في وسائل الاتصالات مثل: البريد الإلكتروني، الهواتف النقالة، الرسائل الفورية، ولقدت غيرت خيارات الاتصالات الرقمية واسعة الانتشار كل شيء في حياة البشر لمقدرتها على إجراء اتصالات دائمة ومباشرة مع أي فرد أخر، حيث تتوفر الفرصة الآن أمام الجميع للاتصال والتعاون مع أي فرد أخر في أي بقعة من العالم وفي أي وقت، غير أنه لا يتوف التدريب اللازم لدى كثير من المستخدمين لاتخاذ القرارات السليمة عند مجابهة خيارات الاتصالات الرقمية المتعددة (ثائرة عدنان مُحَّد العقاد، 2017، ص 37)

1. 4 . 4 محو الأمية الرقمية أو تعلم وتعليم التكنولوجيا: تعد الأمية الآن ليس في عدم معرفة القراءة والكتابة، بعدم إتقان استخدام التكنولوجيا وأدواتها، ولقد شقت التكنولوجيا طريقها إلى المؤسسات التعليمية فأصبحت لها بعض البني و المستلزمات الأساسية، من حاسبات و برمجيات وتطبيقات في بعض المجالات التعليمية و التدريبية ومع الإيمان بأهمية التكنولوجيا في العملية التعليمية أصبح من الضروري الوعي باستخداماتها وامتلاك المهارات اللازمة للاستفادة منها ومن تطبيقاتها، وهو ما يعنى ضرورة محو التكنولوجيا الأمية والمعلوماتية عند الكثير من مستخدميها (صبحي شعبان شرف ومُحَّد السيد الدمرداش، 2014،ص 132)

1. 4 .5 اللياقة الرقمية أو الإتيكيت الرقمي: ضمن المعنى الواسع للاتيكيت هو مجموعة الآداب الاجتماعية التي يلتزم بها الأفراد في تعاملاتهم (سيد حجاج بدر،2004، ص 47)، وغالبا ما يرى مستخدمو التكنولوجيا هذه المجال بوصفه أكثر

الإشكاليات إلحاح عند معالجة أو تناول المواطنة الرقمية، كلنا يتعرف على السلوك غير القويم عند رؤيته إلا أن مستخدمي التكنولوجيا لا يتعلمون اللياقة الرقمية قبل استخدامها، كم أن كثيرا من المستخدمين يشعرون بالضيق عندما يتحدثون إلى آخرين عن ممارستهم لليافة الرقمية، وغالبا ما يتم فرض اللوائح و القوانين على المستخدمين، أو يتم حظر التقنية بكل بساطة لوقف الاستخدام غير اللائق، إلا أن سن اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام وحدها لا تكفي، فلابد من تثقيف كل مستخدم وتدريبه على أن يكون مواطنا رقميا مسؤولا في ظل مجتمع جديد (جمال علي الدهشان، 2016، ص 85)

1 . 4. 6 القوانين الرقمية: هي قوانين تنظم هذا الفضاء الافتراضي وتحمي حقوق التأليف والنشر سواء برامج أو معلومات، كما أنها تحارب القرصنة بكل أشكالها، والتي تنتهك الخصوصيات والملكية الفكرية، بالإضافة إلى تلك القضايا التي تمس الجانب الأخلاقي وتخدش الحياء، وعلى الفرد المشارك في المجتمع الرقمي التقيد بها، وعدم اختراقها سواء عن طريق الحسابات الوهمية والجوسسة بكل أشكالها.

1. 4. 7. الحقوق و المسؤوليات الرقمية: هي المتطلبات والحريات المتاحة للداخل في الاتصالات الرقمية، حيث أوضح **أوهلر ohler 2010** أنه مع توافر الحرية تتعاظم المسؤولية، حيث يتعلق هذا المصطلح بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق الموجودة،مثل: الحق في السرية أو حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وخصوصا شبكة الانترنت، ويعتبر الوصول إلى الانترنت حق تكفله قوانين الدول المتعددة (أمل سفر القحطاني، 2018، ص 67).

1. 4. 8 الصحة والسلامة الرقمية: المواطنة الرقمية تهتم بنشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي والسليم للتكنولوجيا، وتطبيق معايير **الأرجونوميس**

Ergonomicsأو هندسة العوامل البشرية، والذي يعني بالملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها (مروان وليد المصري وأكرم حسن شعت،2017، ص 185).

1 .4 .9 الأمن الرقمي: ويتمثل في الاحتياطات التي يجب أن يتخذها جميع مستخدمي التكنولوجيا لضمان سلامتهم الشخصية وما لديهم من معلومات وأمن شبكتم بعدم إمكانية الوصول لها من أي شخص آخر أو جهة معادية، لقد أصبح الاعتماد عمى الإنترنت كواحدة من وسائل الاتصال الهامة في مختلف مجالات الاستخدام يستدعي التركيز على المخاطر التي قد تنتج جراء ذلك الاستخدام، ومعرفة أهم الإجراءات الوقائية التي يجب أن يتخذها جميع مستخدمي التكنولوجيا والبيئات الرقمية لضمان سلامتهم الشخصية وأمن شبكاتهم حيث أن ازدياد الاعتماد والتبعية على التكنولوجيات الحديثة أبرزت تحديات ومخاطر من نوع جديد تواجه أمن شبكات الاتصال وبناها التحتية، حيث ازداد استخدام الوسائل الالكترونية وشبكات الاتصال الرقمي لغايات إجرامية أو لأهداف وطرق تؤثر سلبا على سلامة البنى التحتية الحرجة للمعلومات الوطنية، وكذلك لا يخلو أي مجتمع من أفراد يمارسون سرقة أو تشويه أو حتى تعطيل الآخرين، وينطبق هذا تماما على المجتمع الرقمي، فلا يكفي مجرد الثقة بباقي أعضاء المجتمع الرقمي لضمان الوقاية والحماية والأمان، ولا بد من اتخاذ كافة التدابير اللازمة بهذا الخصوص (أمل سفر القحطاني، 2018، ص ص 68-69) .

مما سبق تطرح أبعاد المواطنة الرقمية تصورا قائم على جعل التعايش مع الآخرين متاحا وفق قواعد وأسس تنظم الحياة في كافة المجالات، وذلك عن طريق استخدام الفضاء الرقمي ومتطلباته، بغية تحقيق العيش المشترك وفق ثلاث قيم هي:

أ- الاحترام المتبادل.

ب- التعليم و التعلم

ج- حماية النفس و الأخر.

2. الرأسمال الاجتماعي ودلالاته المعرفية و الإمبريقية

إن الرأسمال الاجتماعي كمفهوم قديم يتجدد في كل لحظة، وترفعه العديد من المجتمعات الحديث كشعار لها، من أجل البقاء والاستمرار في الحاضر والمستقبل، وقد نادت المقاربات النظرية في علم الاجتماع بضرورة تشكيل الرابط الاجتماعي المعبر عن وحدة وكيوننة المجتمع، فالتصور الذي مفاده أن الانخراط و المشاركة في مجموعات يمكن أن يعود بنتائج إيجابية على الفرد و الجماعة هو تصور أساسي، يرجع إلى تأكيد **دوركايم** Durkheim على حياة الجماعة بوصفها ترياقا للامعيارية Anomie والتدمير الذاتي (أليخندرو بورتيز، 2019، ص 122).

2. 1 مفهوم الرأسمال الاجتماعي Social capital: هناك اختلاف وتداخل كبير في تحديد مفهوم الرأسمال الاجتماعي نتيجة لتعدد زوايا النظر ومؤشرات قياسه في الواقع، وليس هناك إجماع من قبل العديد من العلماء على مفهوم موحد له، ولقد كانت الإشكالات التي أثارها المفهوم من حيث:

أ- مدلول المفهوم نفسه

ب- قابلية المفهوم

ج- المبررات السياسية لدراسة هذا المفهوم (مُحَمَّد نصر وجميل هلال،2007، ص 5).

أما أول من أطلق مصطلح الرأسمال الاجتماعي، فهو الباحث الأمريكي أنيفن Aneven سنة 1916 بحيث حاول تقديم تعريف له من خلال اهتمامه بعلاقات الصداقة والتعاون والتضامن التي تميز كل مجتمع، فتمثل هذه العلاقات الاجتماعية ثروة في حد ذاتها يمكن الاستفادة منها من طرف أعضاء الجماعة (رزيقة مجوب،

2017، ص 122). هذا كون العلاقات التضامن والصداقة تكرس وظيفة الرأسمال الاجتماعي للحفاظ على الاستقرار المجتمعي، وأن هذا النوع من الرأسمال لا يعبر عن أشياء مادية بعينها أو قيمة ملموسة على غرار الرأسمال المادي، وله امتداد تاريخي فيه.

لقد كان **لبيار بورديو Pierre Bordio** دورا كبيرا في ضبط معالم هذا المفهوم عندما تطرق إلى كونه ميزة فردية تظهر في سياق اجتماعي يستطيع حيازتها عبر أعمال هادفة، ويستطيع تحويله إلى مكاسب اقتصادية (مُحَمَّد نصر وجميل هلال، 2007، صفحة 8). وفقا لهذا التعريف المهارات الحياتية للأفراد عندما توضح في نسق اجتماعي تكمل بعضها البعض وتحقق عوائد مادية.

هناك عالم أخر وهو **روبرت بوتنام Robert Putnam** نجده في كتاب "**جعل الديمقراطية تنجح**" 1993م، ينظر للرأسمال الاجتماعي على أنه يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك (روبرت بوتنام، 2006، ص 210). والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، وتنتشر الثقة الاجتماعية بين أفراد الجماعة الواحدة.

ويراه **كولمان Coleman** بأنه مجموعة الموارد المتوفرة في العلاقات العائلية، وفي التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي التي تفيد في التنمية الإدراكية والاجتماعية للطفل أو الشاب (J.S.Coleman, 1988, p 94) . تدخل التنشئة الاجتماعية كعملية لتشكيل أولى أسس هذا الرأسمال، وحسب **عدنان ياسين مصطفى** هو مجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات الاجتماعية التي تسهل الأعمال الجماعية المشتركة والتعاون بين الناس (عدنان ياسين مصطفى، 2017، ص 9) التأكيد على العمل الجماعي وقيمه المتجدرة في النسق القيمي.

أما **البنك الدولى** يري في الرأسمال الاجتماعي بأنه مجموعة من المؤسسات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع، وانه ليس فقط المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع فحسب، بل هي الصمغ الذي يضمها مع بعضها (M.Al-kafawin, 2017).

مما سبق يمكننا تحديد بعض معالم الرأسمال الاجتماعي في كونه:

- علاقة تفاعلية بين أفراد المجتمع
- قيم ومعايير تحدد وتوجه السلوكيات
- يظهر في صورة تماسك ثقة تكافل، مشاركة...الخ
- يعبر عن منظومة من العمل الجماعي يضفي عليه طابع الإلزامية
- يحقق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية.
- مؤسسات اجتماعية مترابطة.

2. 2 مرتكزات الرأسمال الاجتماعي: إنه موارد كامنة في البناء الاجتماعي تعطي له خاصية الترابط والتلاحم، وتظهر في الخطاب اليومي والممارسة الفعلية للأفراد، وهناك تصورات كثيرة أعطاها علماء الاجتماع للرأسمال الاجتماعي، كل واحد حسب السياقات المختلفة التي وضع فيها، بالإضافة إلى مؤشرات قياسه في الواقع، حيث نجد ثلاث عناصر أساسية له هي: الأشخاص،قوة العلاقة بينهم والموارد، أما الأول فيقصد به عدد من الأشخاص داخل شبكة العلاقات الاجتماعية، وهم على استعداد لمساعدة بعضهم البعض عند الحاجة، والثاني هو قوة العلاقة بين الأشخاص وهي ما يحدد مدى استعدادهم للتعاون، والثالث هو الموارد التي يمتلكها الأفراد سواء كانت موارد شخصية وتمثل رأس المال البشري، أو موارد اجتماعية وتشمل الروابط

والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد (ياسر سليمان مُحَمَّد سليمان، 2010، ص2) . وعموما يمكن طرح المرتكزات التالية:

2.2. 1 الثقة الاجتماعية: بالرغم من تداول مفهوم «الثقة» بشكل واسع في المجتمعات الإنسانية، لذلك تنّقل المفهوم من مطارحة التنازل من قبل «الواثق» «الموثوق به» وتنشأ عن ذلك عملية بناء الثقة نفسها، من حيث مدلولاتها ومعانيها وترجمتهاالسلوكيّة داخل المجتمع، وأغلبية الباحثين يميلون إلى الطرح السيكولوجي للثقة، لكنها تتجاوز هذا الإطار لتشمل حتى مفهوم الثقة السياسية بين الحاكم والمحكوم. ونجدها في الدين الإسلامي من خلال ثقة المؤمن بالله ففي القران الكريم يتكلم عن أرقى أنواع الثقة وهي المودة في قوله "وجعل بينكم مودة ورحمة" (سورة الروم، الآية 20) كدلالة على الأسرة كمكون أساسي لبناء المجتمع الواحد، ويرى **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** أن الثقة **Trust** هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال إلى حال وتطور الدول من وضعية إلى وضعية مغايرة، ويعبر عنه **فوكوياما Fukuyama** بـ رأس المال الاجتماعي ويعني هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في خلق مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس فقدرة المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة في ما بين أفراده من ناحية، والثقة في ما بين الفرد والحكومة، تعزز الرخاء والازدهار في بلد ما. ويرى **فوكوياما Fukuyama** انه عندما تزدهر القيم، يتصرف الأفراد انطلاقا من أخلاقيات تعتبر أساسا لبناء الثقة بينهم، وتجعل التضامن هدفا في ذاته، بغض النظر عن المصالح الذاتية. ويؤدي غياب الثقة والتضامن إلى فقدان فرص التقدم الاقتصادي، بسبب ما

يطلق عليه علماء الاجتماع: العجز في رأس المال الاجتماعي (فرانسيس فوكوياما، 1996، ص 4).

2.2. 2 التعاون و التكافل الاجتماعي: يعد التعاون مكونا من مكونات رأس المال البشري، وأن الأفراد الذين لديهم ميولات تعاونية، يمتلكون مستويات مختلقة من الثقة والجدارة بالثقة، ولذلك فإن الاستثمار باتجاه التعاون يخلق هامشا من الأرباح (عبد الرضا فرج بدراوي ورشا مهدي صالح كسار الخفاجي،2016، ص 80) ، أما التكافل هو صورة من صور العدالة الاجتماعية، وهو يمثل العلاقات بين أفراد المجتمع، ويعني التعاون التشارك و التراحم لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع . ومفهوم التكافل الاجتماعي مفهوم واسع يحتوي العديد من الجوانب منها الأخلاقية و المادية وغيرها (أحمد الشخشير،2019). بناء على ما تقدم حول التعاون و التكافل الاجتماعي وكيف يعطيان مرونة وحركية في رأس المال الاجتماعي عن طريق قضاء مصالح الناس و أعانتهم

2.2. 3 جودة العلاقات الاجتماعية:تتمثّل العلاقات الاجتماعيّة في الصلات أو الروابط القائمة بين فردين أو جماعتين أو أكثر، أو بين فرد وجماعة، وقد تكون مبنيّة على مبدأ التعاون أو عدمه، وتكون مباشرة وغير مباشرة، عاجلة أو آجلة؛ فهي إفراز طبيعي للاجتماع البشري وتبادل المشاعر بين الأفراد والمجتمع واحتكاكهم ببعضهم وتفاعلهم في ما بينهموهي مبنيّة على مبدأ التنوع والتعدد لارتباطها بتنوع النشاط الإنساني واتساعه.وتقتضي هذه العلاقات استعدادا للتكيّف والتفاعل مع الآخر بتقديم تنازلات أحيانا عن بعض الخصائص الفردية دون الإخلال بمفهوم الذات لدى الفرد، وذلك لحاجته إلى الوجود داخل مجموعة تكون في شكل أسرة أو مدرسة أو مؤسسة (العلاقات الاجتماعية،2013)، وكلما كانت هذه العلاقات التي تربط

الفاعلين الاجتماعيين ببعضهم قوية وذات جودة كان الرأسمال الاجتماعي قوي وقادر على صناعة تنمية مستدامة.

2.2. 4 القيم المشتركة: تلك القيم التي يشترك فيها أعضاء المجتمع، وتتوارث بينهم عن طريق نقل المورث الثقافي و الحضاري أو ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية والتي تتم وفق مؤسسات خاصة بداء من الأسرة وصولا إلى المجتمع والإعلام الحديث. وعموما يتشكل الرأسمال الاجتماعي من مصادر (أنظر الشكل 1)

2. 3 الرأسمال الاجتماعي الدور و الأهمية: تكاد تجمع العديد من الكتابات التي اهتمت بالرأسمال الاجتماعي على أن له أهمية تمس مختلف جوانب الحياة ويمكن إيجازها في:

أ- تحقيق نمو اقتصادي وزيادة مستويات التنمية مثل دراسة **كولمان (Coleman)** عن ازدهار تجارة الماس في الولايات المتحدة الأمريكية (J.S.Coleman,1988, p95)، بالإضافة إلى المقارنة التي عقدها **بونتام (Pontam)** بين مستويات النمو بين جنوب ايطاليا وشماله وربطها بوجود رأسمال اجتماعي (أنجي مُحَّد عبد الحميد، 2010، ص 19).

ب- يؤدي ارتفاع الثقة الاجتماعية إلى تحسين الخدمة العمومية والتقليل من العراقيل البيروقراطية.

ج- نشر قيم التعاون والمشاركة بين الأفراد و المؤسسات العاملة.

د- إن فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي يمكنها أن تحقق آثار إيجابية ملحوظة على سوق العمل، حيث وجد أن مستويات البطالة وفترتها الزمنية هي فى الواقع دالة تكلفة البحث عن وظيفة وأن فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي توفر آليات كفئة للبحث عن فرص عمل) حيث أوضحت الدراسات أن كثير من العاطلين قد وجدوا فرص عمل من خلال الأصدقاء والمعارف أكثر من أي وسيلة أخرى

هـ- كما أن تعزيز عملية نمو رأس المال الاجتماعي يؤدى إلى إدماج الأقليات والجماعات العرقية فى المجتمع
وإتاحة فرص العمل لهم، كما يساهم في حل مشكلة الفقر حيث يمكن اعتباره كشبكة ضمان للفقراء (ماجد عثمان إسماعيل، 2005).
ز- تطوير شبكات اجتماعية وتنظيمية تستطيع أن تطور قيم وأهداف مشتركة تزيد من مستويات الثقة.
ح- المساهمة في الرأس المال البشري من خلال العلاقات الإيجابية و القيم
ك- تحقيق الصالح العام فهو يبرر التزام الفرد اتجاه المجموعة أو الصالح العام
ر- هو آلية لإدارة العمل الجماعي توطيد العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي (سهير مُحَمَّد حوالة وهند سيد أحمد الشوربجي، 2014، ص ص 519- 520)

الشكل (01): مصادر رأس المال الاجتماعي

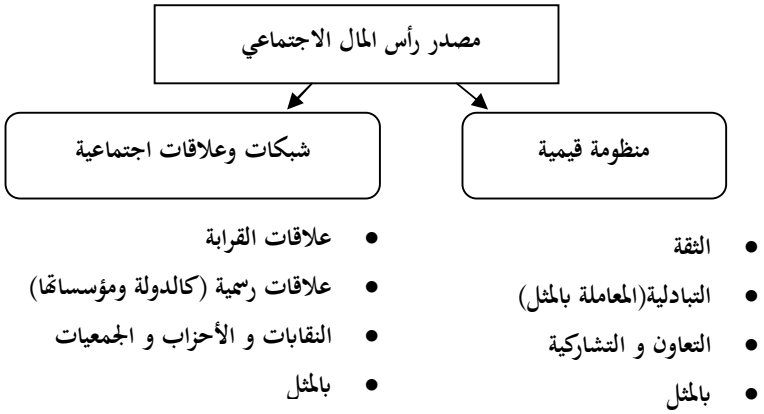

المصدر: *(الزهرة غمشي، 2018، ص 108)*

2. 4. 1 تصنيفات الرأسمال الاجتماعي: من خلال الخصائص البنائية والوظيفية لهذا النوع من رأس المال يتضح أن آلية عمله تتم وفق مفهوم العقد الاجتماعي **لجون جاك**

رسو John Jacques Rousseau، التي مفادها أن الناس متعاقدين فيما بينهم للعيش في مجتمع، وكلما كانوا متضامنين ومنخرطين في شبكات كلما زادت قوة رأس المال الاجتماعي، وقيمته تنعكس في قدرته على إشراك الناس في مجالي التعاون والتنسيق، من أجل تحقيق المصالح الشخصية والعامة أو إحداهما، لقد ميز **بيار بورديو Pierre Purdue** في مقال نشره سنة 1983 بالألمانية ونشر عام 1986 بالانجليزية بين ثلاث أنواع من رأس المال هي:

أ- الرأس المال الاقتصادي الذي يؤسس حقوق الملكية

ب- الرأس مال الاجتماعي هو مجموع ما لدى الفرد من علاقات اجتماعية قد يلجأ إليها لتحقيق هدف محدد

ج- الرأس مال الثقافي هو ميولات مستدامة للعقل والجسد تتشيأ أو تتمثل في سلع ثقافية (كتب، كمبيوترات..الخ) (مُحَمَّد نصر وجميل هلال،2007، ص ص 11- 12)، وهذا من خلال التحليل السوسيولوجي الذي يرى فيه **بورديو Purdue** أن كل رأسمال هو حقل للهيمنة وممارسة العنف الرمزي فيه، ومن جهة أخرى ركز **بوتنام Putnam** كثيراً على قضايا المشاركة العامة، ومستويات الثقة بالسكان، وتوصل إلى أن تآكل رأس المال الاجتماعي له نتائج وخيمة على صيرورة الديمقراطية، ومستقبل التماسك الاجتماعي، ويميز **بوتنام** أيضا بين ثلاثة أشكال من رأس المال الاجتماعي، وذلك بدلالة الروابط الاجتماعية التي يستند إليها:

أ- رأس المال الشخصي المؤسس على العلاقات الحميمية، ويبنى على الأسرة وزمرة الأصدقاء المقربين.

ب- رأس المال الاجتماعي التواصلي المبني على علاقات التجاور السكني والمهني

ج- رأس المال المؤسساتي القائم على الارتباطات الوجدانية مع المؤسسات العامة والمدنية (عدنان ياسين مصطفى، 2017،ص ص 13- 14) .

وهناك تصنيفات متعددة على أساس عدة متغيرات قد تكون علائقية أو اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى زمنية و مكانية، مثل: الرأسمال الاجتماعي العابر، والرأسمال الاجتماعي الرابط.

2. 4. 2 مؤشرات قياسه: لقد تعددت المقاربات التي حاولت دراسة الرأسمال الاجتماعي وقياسه فهناك

أ- المقاربة التي تعتمد على العضوية في المجتمع المحلي والانخراط في تنظيماته

ب- المقاربة الشبكية التي تهتم بدراسة الشبكات الاجتماعية

ج- المقاربة المؤسساتية من حيث البيئة السياسية و التفاعلات القائمة بين مختلف المؤسسات الرسمية

د- المقاربة التوفيقية قدم هذا الاقتراب كل من **ولكوك** و **نارين wallcook and Narine** أكدا أن من يريد دراسة وتحليل رأس المال الاجتماعي عليه أولاً أن يتعرف على:

- العلاقات الاجتماعية القائمة في مجتمع الدراسة
- وطبيعة المؤسسات التي تتشكل في إطارها هذه العلاقات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية
- عدم إغفال العوامل الخارجية المؤثرة، والتي تحدد من ناحية شكل العلاقات بين الأفراد، ومن ناحية أخرى تحدد شكل علاقة تلك المؤسسات بالدولة.

هـ- المقاربة السياقية يهتم هذا الاقتراب بدراسة البيئة المحيطة بأي ظاهرة اجتماعية، قبل ربطها برأس المال الاجتماعي، وذلك لأن العوامل والظروف المحيطة هي التي تحدد قدرة المجتمع على المساهمة في إنتاج رأس المال الاجتماعي (أنجي مُحَمَّد عبد الحميد، 2010، ص ص47- 48). مع هذا توجد إشكالية في قياس الرأسمال الاجتماعي

وتكميم بعض مؤشراته، الأمر الذي استدعى و ضع اطر كلية و أخرى جزئية بغية تحديد معالمه في المجتمع، ولقد حاولت العديد من الدول والمنظمات العالمية العمل على قياسه، جراء القيام بدراسات ميدانية مسحية تسمح للحكومات والدول وضع السياسات لتنمية الملائمة لها، كما تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية لسكانها، وعليه يمكن تحديد تلك المؤشرات في:

الجدول (01): **المؤشرات الكلية لقياس رأس المال الاجتماعي**

مؤشرات كلية	**الاتحادات الأفقية**	المنظمات و درجة العضوية فيها أيضا المساهمة في اتخاذ القرارات درجة التجانس.
	التكامل الاجتماعي	النزاعات الاجتماعية، الحراك الداخلي، الاضطرابات العمالية.
	المجتمع المدني و السياسي	الحرية، الممارسة السياسية، الحقوق المدنية.....الخ
	الهيئات الحكومية والقانونية	استقلالية نظام المحاكم، مصادر الملكية، التامين على المخاطر..الخ

المصدر: (سلطان أحمد خليف، 2008، ص 45)

توجد أيضا محاولات عديد من قبل الهيئات العالمية وخاصة الدولية في تطوير مؤشرات جزئية لقياس الرأسمال الاجتماعي في المجتمع، من حيث:

– المشاركة المدنية – العمل التطوعي و الجماعي – القيم و الثقة – البيئة الاجتماعية في المنطقة – الاتصالات الشخصية و التفاعلات الاجتماعية – المساهمة في التنمية المحلية و الحضرية.

هذه مجموعة من المؤشرات حاولت التحديد الدقيق لقيمة رأسمال الاجتماعي في تنمية المجتمعات، وهي عبارة عن استنتاجات مأخوذة من الدراسات التي أجريت في مختلف مناطق العالم سواء عن طريق هيئات حكومية أو دولية.

3- كيف تسهم أبعاد و تجسدات المواطنة الرقمية في تعزيز دعائم الرأسمال الاجتماعي؟

لقد طرحت مختلف الأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية حول المواطنة الرقمية والرأسمال الاجتماعي، جملة من القضايا والمفاهيم شكلت حلقة نقاش بين علماء الاجتماع والاقتصاد، من حيث بينة العلاقة بين المتغير الأول (المواطنة الرقمية) والمتغير الثاني (الرأسمال الاجتماعي) في حالتها الإرتباطية و التأثيرية، فالواقع الامبريقي يطرح بشدة ضرورة تعزيز تماسك الروابط المشكلة لمختلف أبنية المجتمع المعاصر، لأن الإفراط في الفردانية خلق تشوهات على مستوى الصفة الاجتماعية للفرد وظهرت سلوكيات تعبر عن باتولوجيا توصم سيررة الحياة اليومية.

على هذا الأساس توجه التكنولوجيا الحديثة كمسار لتبني روح الانتماء والولاء للوطن عن طريق إرساء دعائم المواطنة الرقمية المعززة لميكانزمات الرأسمال الاجتماعي، هذا الأخير كمصدر للضبط الاجتماعي والدعم لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، والعوائد المرجوة من الانتماء للشبكات الاجتماعية (أليخندرو بورتيز، 2019، ص130)، زيادة على ذلك دخوله كمساهم في التنمية المستدامة القائمة على الجانب البيئي المتمثل في الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعة، والجانب الاجتماعي الخاص بالروابط ومعالجة مشكلات مثل الأمية والانحراف، في حين الجانب الاقتصادي المرتكز على مؤشرات التصنيع والرأسمال البشري، وعليه فإن بلورة الارتباطات بين كل من النسق التكنولوجي الحديث الممارس من خلال أبعاد المواطنة الرقمية ومتطلبات تعزيز الرأسمال الاجتماعي يتجلي في:

3. 1 الوصول الرقمي ومسارات تأسيس الرأسمال الاجتماعي الافتراضي: لقد أعطت شبكات التواصل الاجتماعي الصبغة لمجتمع جديد تتلاشي فيه الحدود الزمانية

والمكانية، فأضحى التناول الواسع للتقانة من طرف جل الطبقات الاجتماعية مشروعا من الارتباطات والتفاعلات الافتراضية المنتشرة على الانترنت، فالفرق بين الرأسمال الاجتماعي الواقعي والافتراضي يكمن في نطاق هذا التفاعل، هذا الأخير ليس فقط الامتداد الافتراضي للواقعي وإنما الناشئ في الفضاء الافتراضي، والذي يتجه نحو العالمية أكثر من كونه محلي (الزهرة غمشي، 2018، ص 278)

3. 2 المواطنة الرقمية وآلية الضبط الاجتماعي: من منظور آخر أن هذا النوع من المواطنة هو ميثاق أخلاقي لاستخدام التكنولوجيا وأدواتها، وهي جانب جديد في إرساء الضبط الأسري للسلوك، وتربية على قيم احترام الآخر وتقبل العيش في مجتمع واحد، وهذا من خلال الحقوق والواجبات الرقمية المفروضة على مستخدم هذا الفضاء.

3. 3 الروابط الاقتصادية الرقمية الجديدة: إن الانخراط في الشبكات الاجتماعية الافتراضية خلق شكل جديد في الاعتمادية بين المستخدمين، سواء عن طريق التسويق والبيع للسلع والخدمات، فالتماسك مبني على العوائد والاشباعات، وظهور التوجه نحو الاقتصاد المعرفي.

3. 4 المشاركة الإلكترونية في الحياة السياسية لتعزيز الثقة: لقد جعلت الاتصالات الرقمية العالم قرية صغيرة، وحتى الدولة القطرية ربط جل مؤسساتها بهذه التقنية، وبغية نشر الثقة بين الحاكم والمحكوم أعطت تصورا جديدا للمشاركة في الحياة السياسية، عن طريق الانتخاب الكتروني التعبير عن الرأي دعم الحملات الانتخابية ومسائلة الحكومات عن طريق صفحات الانترنت والمدونات.

3. 5 المسؤولية الاجتماعية الرقمية: بالمفهوم الواسع لها هي المساهمة التلقائية في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ عليه، والآن الفضاء الرقمي أعطى لها تصورا جديدا من

حيث نشر الوعي والحملات التطوعية البيئية والإنسانية، وإحياء العمل الجمعوي المعبر عن درجة انخراط فعاليات المجتمع المدني في التنمية الشاملة للمجتمع

3. 6 الوعي الصحي و الأمن المجتمعي: تنخرط المواطنة الرقمية في نشر الثقافة الصحية حول الاستخدام غير العقلاني لأدوات التقانة، من حيث الأضرار الجسمية والعقلية لها جراء التفاعل المباشر معها، كما تعمل على تثقيف الفرد صحيا كالتغذية والوقاية من مختلف الأمراض من خلال التواصل الرقمي، زيادة على ذلك يرتبط هذا البعد بدرجة تحقيق الأمن العام في المجتمع، ومحاربة الجرائم ذات الصبغة المعلوماتية، والمهددة لأمن الأفراد والمؤسسات.

3. 7 تربية المواطنة الرقمية: إن نشر ثقافة المواطنة الرقمية في البيت بين أفراد الآسرة و في المدرسة بين صفوف الطلاب أصبح ضرورة ملحة، يجب أن تتحول إلى برامج ومشاريع في مدارسنا وجامعاتنا، موازنة مع مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، حتى تتمكن فعلا من تعزيز حماية مجتمعاتنا من الآثار السلبية المتزايدة للتكنولوجيا، مع تعزيز الاستفادة المثلي منها للمساهمة في تنمية مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد الرقمي الوطني (جمال علي الدهشان،2016،ص86). وحول تربية الموطنة الرقمية قدمت **الجمعية الدولية للتقنية في التعليم** متعلقة

بفهم الطلاب للقضايا الأخلاقية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بالتقنية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب باتجاه تطبيقات التقنية، والتي تساند التعلم مدى الحياة والتعاون والدافعية الشخصية والإنتاجية (فاطمة بنت علي الشهري، 2016، ص ص 11- 12). تعطي تربية المواطنة قيما لتنشئة الفرد داخل المجتمع حاملا معه نسقا من القيم تعبر عن تفاعل إيجابي مع التكنولوجيا، وعيش مشترك مع الأخر في ظل المجتمع الواحد.

8.3 ضبط القوانين المتعلقة بالجرائم الالكترونية و الأمن السبيرياني: وهذا من خلال وضع تشريعات قانونية تضمن حماية حقوق الأفراد والجماعات داخل الفضاء المعلوماتي، هذا الأخير أصبح يعج بنوع جديد من الجرائم تكون فيها القرصنة و الجوسسة وهي الأداة الرئيسية لارتكابها، وتشكيلها تهديد أمني للدول والمجتمعات فكان لازما سن قوانين تحد من هذه الظواهر وتكون بمثابة مثياق يعزز ترابط و تلاحم بين أفراد الدولة الواحدة.

هذه محاولة لربط أبعاد المواطنة الرقمية بدعائم الرأسمال الاجتماعي من خلال تقصي للأبحاث و المساهمات العلمية حول هذا الموضوع، دون إغفال مقتضيات الواقع وما يعبر عنه من مظاهر و تجليات حول ذلك من طقوس وممارسات تظهر في سلوكيات الأفراد و الجماعات المشكلة للمجتمع ككل، في ظل هيمنة التكنولوجيا الحديثة وما تعبر عنه من تفاعلات جراء استخدامها من طرف البشر، في سياق عقلاني و أخلاقي يعطى القابلية للبقاء و الاستمرار.

خاتمة

لقد أثارت هذه الورقة البحثية قضية مسألة جوهرية متعلقة بالمواطنة الرقمية ودورها في تعزيز متطلبات الرأسمال الاجتماعي، من خلال تحديد الخصائص البنائية والوظيفية لكلا المفهومين، وتحديد دوافع الاهتمام بالمواطنة الرقمية من قبل العلماء وصناع القرار في المجتمعات البشرية، بالإضافة إلى إبراز تجليات أبعادها الرقمية (الإتاحة الرقمية، التجارة الرقمية، محو الأمية الرقمية...الخ) في الواقع. أما الرأسمال الاجتماعي بلورت فيه السياقات المختلف التي يظهر فيها كعامل لصناعة الروابط الاجتماعية وفاعل لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، عن طريق مساهمة الدول والهيئات العالمية في ذلك.

كان في الأخير استقراء لتوضيح العلاقة بين المواطنة الرقمية والرأسمال الاجتماعي عن طريق الربط المنطقي بين تجسدات المتغير الأول وميكانزمات عمل المتغير الثاني، وإسقاط ذلك على الواقع الامبريقي المتمثل في ممارسات الأفراد والمؤسسات، وما تفرزه من جملة الأنشطة اليومية، مع ذلك هناك تحديات تقف أمام تعزيز المواطنة الرقمية للرأسمال الاجتماعي تتعلق بنقص البنية التحتية للنظم التكنولوجية من جهة، ومن جهة أخرى النسق القيمي السائد وما يحمله من تصورات حول الرأسمال الاجتماعي.

المراجع

1. فايد، نورا. (19 جويلية, 2016). **دور وسائل التواصل الإجتماعى فى تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية دراسة حالة "داعش"**. تاريخ الاسترداد 10 فيفري , 2020، من المركز العربي الديمقراطي : www.democraticac.de/?p=34268
2. طوالبة، هادي. (سبتمبر, 2017). **المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية – دراسة تحليلية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية** ، الصفحات 291 - 308.
3. عبد الله، حمد عبد الله. (2015). التكيف **وعلاقته بالرضا الوظيفي للأخصائي الاجتماعي. مجلة الخدمة الاجتماعية** ، الصفحات 127 - 184.
4. أبو المجد، مها عبد الله السيد و اليوسف، إبراهيم يوسف. (ديسمبر, 2018). **شبكات التاصل الاجتماعي وسبل تظيفها في تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية. المجلة التربوية** ، الصفحات 692 - 822.
5. بن منظور، مُحَّد بن مكرم. (1993). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.
6. كواري، علي خليفة. (2002). **المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحد العربية.
7. أحمد، أحمد حسين. (2006). المواطنة الصالحة أسس ورؤى . **مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني و التنمية الوطنية** (الصفحات 8 - 22). الكويت : حركة النوافق الوطني الإسلامي .
8. العقاد، ثائرة عدنان مُحَّد. (2017). **تصور مقترح لتمكين المعلمين بمدارس وزارة التربية و التعليم الفلسطينية نحو توظيف متطلبات المواطن الرقمية في التعليم** (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية ، غزة : جامعة الأزهر
9. Bolkan, J. (2014). **13 Resources To Help You Teach Digital Citizenship**. Journal: technological horizons in education,vol.41 no.12 , pp. 21 -23.
10. الملاح، تامر المغاوري. (2017). **المواطنة الرقمية تحديات و آمال** . القاهرة : دار السحاب للنشر و التوزيع.
11. جيدور، حاج بشير. (جوان , 2016). **أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي. دفاتر السياسة والقانون** ، الصفحات 698 - 713.
12. السليحات، روان يوسف وآخرون . (2018). **درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الاردنية . دراسات العلوم التربوية** ، الصفحات 19 - 33.
13. الشهري، فاطمة بنت علي. (2016). **تحدي الأسرة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية:** رؤية مقترحة. ملتقى دور الاسرة في الوقاية من التطرف (الصفحات 1- 19). الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
14. الشهري، فاطمة بنت علي. المرجع نفسه

15. المصري، مروان وليد و شعت، أكرم حسن. (جوان , 2017). **مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم** . مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد7 العدد 2 ، الصفحات 171 - 203.

16. القحطاني، أمل سفر. (2018). **مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** . **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية** المجلد 26 العدد 1 ، الصفحات 57- 97.

17. العقاد، ثائرة عدنان مُحَمَّد. مرجع سابق

18. شرف، صبحي شعبان والدمرداش، مُحَمَّد السيد. (2014). **معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المنهاج التدريسية**. المؤتمر السنوي السادس أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيها (الصفحات 129 - 147). مسقط : المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم .

19. بدر، سيد حجاج. (2004). **القواعد الحاكمة لفن المراسم: الإتيكيت و البروتكول** . **مجلة المدير النجاح**، العدد 104 ، الصفحات 45- 55.

20. الدهشان، جمال علي. (2016). **المواطنة الرقمية مدخلا للتربية العربية في العصر الحديث** . **مجلة نقد وتنوير**، العدد 5 ، الصفحات 71 - 104.

21. القحطاني، أمل سفر.مرجع سابق

22. المصري، مروان وليد وشعت، أكرم حسن. مرجع سابق

23. القحطاني، أمل سفر.مرجع سابق

24. بورتيز، أليخاندرو. (2019). **رأس المال الاجتماعي: الأصول وتطبيقاته في علم اجتماع الحديث** . **عمران للعلوم الاجتماعية** ، العدد 27 ، الصفحات 121- 150.

25. نصر، مُحَمَّد وهلال، جميل. (2007). **قياس الرأسمال الاجتماعي في الاراضي الفلسطينية** . القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني .

26. مجوب، رزيقة. (31 ديسمبر , 2017). **الرأسمال الاجتماعي: قراءة في أدبيات العلوم الاجتماعية. مجلة أفاق لعلم اجتماع**، المجلد 7، العدد 2 ، الصفحات 109- 121.

27. نصر، مُحَمَّد وهلال، جميل. مرجع سابق

28. بوتنام، روبرت. (2006). **كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**. القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية .

29. Coleman, J. S. (1988). **Social Capital in the Creation of Human Capital**. The American Journal of Sociology, Vol. 94 , pp. 95-120

30. Al-kafawin, M. (2017, April). **Social Work Profession and Social Capital** (Vision for the Future) . An-Najah University Journal for Research - B (Humanities),Volume 31, Issue 4 , pp. 588- 618.

31. سليمان، ياسر سليمان مُحَمَّد. (2010). **محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية** (أطروحة دكتوراه غيرمنشورة). قسم علم اجتماع كلية الآداب ، المنيا: جامعة المنيا
32. سورة الروم. الآية 20..
33. فوكوياما، فرانسيس. (1996). **الثقة** . القاهرة : الشركة العربية للإعلام العلمي .
34. بدراوي، عبد الرضا فرج والخفاجي، رشا مهدي صالح كسار. (2016). **العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأداء التنظيمي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 13، العدد 36 ، الصفحات 74-102.
35. الشخشير، أحمد. (18 سبتمبر, 2019). **مفهوم وأنواع التكافل الإجتماعي**. تاريخ الاسترداد 10 فيفري, 2020، من ويكي عرب: www.wikiarab.com
36. **العلاقات الاجتماعية** . (ديسمبر , 2013). تاريخ الاسترداد 15 جانفي , 2020، من مؤمنون بلا حدود : www.mominoun.com
37. Coleman, J. S.op cit
38. عبد الحميد، إنجي مُحَمَّد. (2010). **دور المجتمع المدني في تكوين الرأس المال الإجتماعي** . القاهرة : المركز المصري للحقوق الإقتصادية و الاجتماعية
39. إسماعيل، ماجد عثمان. (2005). **سياسة تطوير رأس المال الإجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف و الحضر** . المؤتمر العربي الأول حول: استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن و الأرض و الإدارة الحضرية. القاهرة: جامعة الدول العربية
40. حوالة، سهير مُحَمَّد والشوربجي، هند سيد أحمد. (جويلية , 2014). **رأس المال الاجتماعي بالتعليم: مقومات و معوقات دراسة تحليلية . مجلة العلوم التربوية**، مجلد 22، العدد3 ، الصفحات 508- 546.
41. غمشي، الزهرة. (2018). **رأس المال الاجتماعي الإفتراضي: قراءة في سوسيولوجيا العلاقات الاجتماعية في مواقع الشبكات الاجتماعية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية، وهران: جامعة أحمد بن بلة.
42. نصر، مُحَمَّد ، وهلال، جميل. مرجع سابق
43. مصطفى، عدنان ياسين. (2017). **رأس المال الاجتماعي الوجه الآخر للصمود المجتمعي مقاربات نظرية وخيارات تنموية** . بغداد : مركز البيان للدراسات و التخطيط .
44. عبد الحميد، إنجي مُحَمَّد. مرجع سابق
45. خليف، سلطان أحمد. (2008). **دور الرأسمال الاجتماعي لقادة التغيير في إحتواء القوى المعيق للتغيير. مجلة جامعة تكريت** ، المجلد 15، العدد 11. ، الصفحات 441- 469.
46. بورتيز، أليخاندرو. مرجع سابق
47. غمشي، الزهرة.مرجع سابق
48. الدهشان، جمال علي. مرجع سابق
49. الشهري، فاطمة ينت علي. مرجع سابق